المحور الخامس: الاندماج الاجتماعي ومسارات التضامن

الفهرس

الدرس الأول: مفهوم الاندماج وعلاقته بالتفاوت الاجتماعي 2

تعريف 2
الاندماج وعلاقته بالتفاوت الاجتماعي 2
هل التفاوت يؤدّي إلى الاندماج أو إلى التهميش؟ 2
مراحل الاندماج الاجتماعي 3
مجالات الاندماج الاجتماعي 6
العلاقة بين تقسيم العمل والتضامن الاجتماعي 7
العلاقة بين النظام الضريبي والإنفاق 7
العلاقة بين إيديولوجيا الدولة والاندماج الاجتماعي 7
العلاقة بين جماعة الانتماء ونظام القيم والتكيّف الاجتماعي 7

الدرس الثاني: شروط الاندماج الاجتماعي 8

شروط الاندماج الاجتماعي 8
أوّلًا: الشروط الاقتصاديّة - الاجتماعيّة 8
ثانيًا: الشروط الثقافيّة - التربويّة 9
ثالثًا: الشروط السياسيّة 11
أسباب غياب الاندماج الاجتماعي في لبنان 12
معوّقات الاندماج الاجتماعي في لبنان وبعض الإجراءات لحلّها 13

المحور الخامس: الاندماج الاجتماعي ومسارات التضامن

الدرس الأول: مفهوم الاندماج وعلاقته بالتفاوت الاجتماعي

تعريف

مفهوم يعبّر عن حالة انتقال الأفراد والجماعات من حالة المواجهة والصّراع إلى حالة العيش معًا، من خلال عدة آليّات يوفّرها المجتمع لقبول عضو جديد في صفوفه. ولتسهيل عمليّة القبول تُتّخذ مجموعة من التدابير، وعلى عدّة أصعدة، لأنّ الاندماج لا يحصل في مستوى ويفشل في مستوى آخر .

الاندماج وعلاقته بالتفاوت الاجتماعي

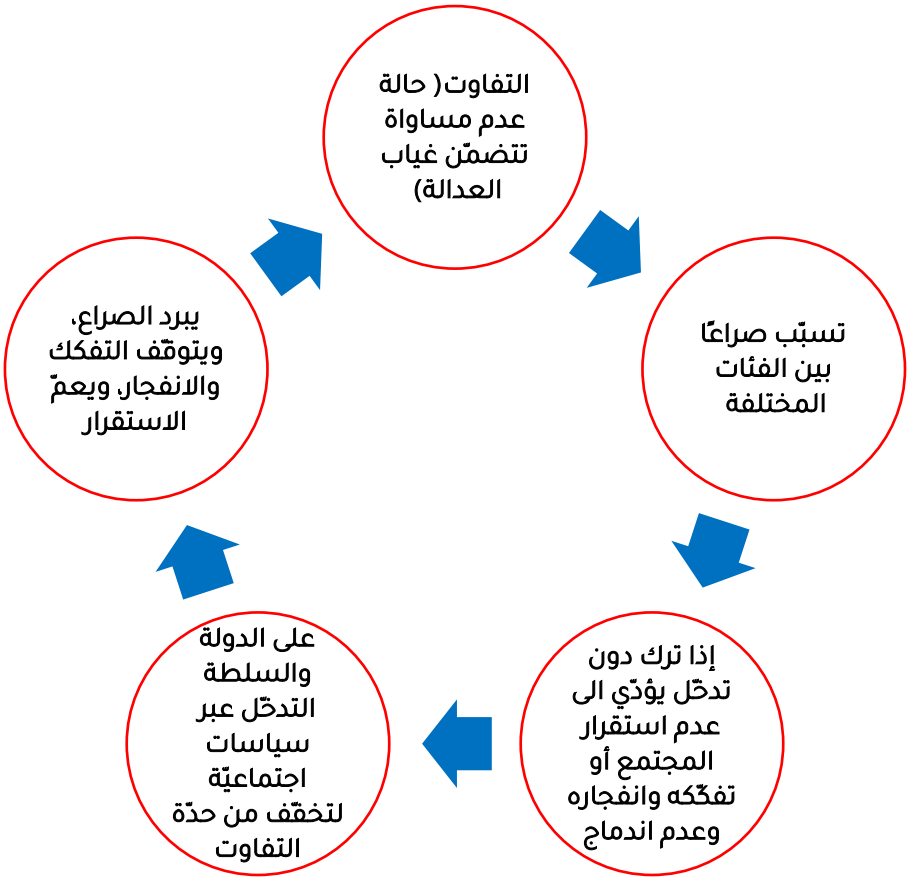

هل التفاوت يؤدّي إلى الاندماج أو إلى التهميش؟

يتأثر تقسيم المجتمع بعوامل متعدّدة، وينعكس ذلك على حدّة التفاوت بين أفراده، كم هذه العوامل:

- إنّ حياة الجماعات وبقاؤها مرتبطان بتوزيع العمل بين الجماعات، كما سمّاها إميل دوركهايم "التقسيم الاجتماعي للعمل".
- التفاوت في المجتمع وتقسيمه معطًى متحرّكًا ميكانيكيًّا وحركيًّا، بحيث يقوم كل قسم من أقسامه بوظيفته.
- وعي أفراد المجتمع بالتفاوت المجتمعي واللامساواة مع الآخر، فيدخل كل فرد بحالة صراع مع الآخر لتحقيق مصالحه.
- الانقسام والصراع يُنتجان حالة من التفاوت والهرميّة وفق تعلّقهما بالاقتصاد والعمل والقيم والثقافة...
- بالمقابل، مقابل التفاوت والصراع ينشأ شكل من أشكال السلوك الاجتماعي ليحقّق التوازن الاجتماعي، وهو التفاوت الاجتماعي.

لذلك، توضع السياسات الاجتماعيّة لتحقّق التضامن العضوي والتكيّف الاجتماعي، وتساهم بتأمين شروط الاندماج، وهي المراحل الثلاث التي تنقل الأفراد والجماعات من حالة المواجهة إلى العيش معًا.

مراحل الاندماج الاجتماعي

تمرّ آليّة الاندماج بثلاث مراحل:

أوّلًا: التضامن الاجتماعي: وهو شبكة الروابط الاجتماعيّة التي تشدّ أفراد المجتمع بعضهم إلى بعض، وله شكلان:

1. التضامن الآلي: يحصل بشكل طبيعي عفوي في شبه غياب لإرادة الفرد. ويكون الوعي العام الجماعي مرتفعًا جدًّا والوعي الفردي شبه منعدم، فيتطابق الفرد مع الجماعة. هذا التضامن يتطلّب امتثال الفرد لإرادة الجماعة، وقمع المنحرف واتّخاذ الإجراءات القانونيّة بحقّه. وهو يعتمد على العصبية، ويميّز المجتمعات التقليديّة والمجتمعات الأهليّة والجماعات الأوّليّة (الريف، العائلة، الطائفة...).

الشرح: إنّ التضامن مع العائلة أو القبيلة أو الطائفة أو الحيّ يكون تلقائيًّا غير مقصود، لأنّ الفرد يتبع القيم والعادات والمعتقدات العامّة التي تتشاركها الجماعة، ولا ينحرف عنها، وإلّا تعرّض للعقوبة (تهميش، نبذ...). لذا يؤدّي التضامن الميكانيكي لتشابه الأفراد.

2. التضامن العضوي: يحصل بشكل إرادي مقصود، حيث يحكّم الفرد عقله في سلوكيّاته ويبني وعيه الفردي عبر تنوّع القيم والمعتقدات في المجتمع. ويعتمد التضامن العضوي على تشابك المصالح الاقتصاديّة، والتكامل الاجتماعي، وتبعيّة

الأفراد لبعضهم. وهو ناتج عن تقسيم العمل، حيث تبرز أهمّيّة الإنسان الفرد، ويميّز المجتمعات الحديثة والمجتمعات المدنيّة والسياسيّة، والجماعات الثانويّة (الجمعيّات، الأحزاب...). ويكون الوعي الفردي مرتفعًا والوعي الجماعي منخفضًا، لأنّ القيم والعادات والمعتقدات المشتركة تتغذّى من الأفراد وليس العكس.

الشرح: إنّ التضامن مع أعضاء النقابة أو الحزب أو الجمعيّة يكون إراديًّا مقصودًا يحكمه العقل والمصلحة المشتركة (إنجاز المهمّات المطلوبة، تحقيق أهداف الجماعة...). ويبني الأفراد قيمهم ومعتقداتهم بأنفسهم، فهي لا تُفرض عليهم، لذا نلاحظ الاختلاف بينهم.

التضامن الآلي الميكانيكي	التضامن العضوي
✓ينشأ بشكل طبيعي و عفوي. ✓الوعي الجماعي مرتفع، الوعي الفردي منخفض. ✓يتشابه الأفراد في القيم، المعتقدات... ✓روابط عصبيّة وعاطفيّة. ✓لا إرادي. ✓تبرز فيه أهمّيّة الجماعة ومصالحها. ✓يسود في الجماعات الأوّليّة (العائلة، الطائفة...)، والمجتمعات الأهليّة.	✓ ينشأ نتيجة تقسيم العمل. ✓ الوعي الفردي مرتفع والوعي الجماعي منخفض. ✓ يختلف الأفراد في القيم، المعتقدات... ✓ روابط عقلانيّة، تشابك مصالح (تقسيم عمل). ✓ إرادي. ✓ تبرز فيه أهمية الفرد ووعيه لمصالحه. ✓ يسود في الجماعات الثانويّة (الحزب، النقابة...)، والمجتمعات المدنيّة والسياسيّة.
الخصائص المتشابهة: هناك روابط تشدّ أفراد المجتمع بعضهم الى بعض في كلا الشكلين.	

يُعتبر عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهايم أوّل من درس التضامن الاجتماعي وميّز بين شكليه؛ فقد تناول موضوع التضامن في سياق بحثه عن السبل التي تؤدّي إلى إعادة ترسيخ اللُّحمة والتماسك داخل المجتمع بعد الثورة؛ وقد تطرّق إلى تطوير المجتمعات وتقسيم العمل وقارن بين نوعين من المجتمعات.

- المجتمعات التقليديّة: (بسيطة وصغيرة) تتميّز بالتضامن الآلي، موحّدة ومتماسكة، لأنّ كل الناس متماثلين متجانسين يؤدّون المهام نفسها ويقومون بمسؤوليات متشابهة، وموالين بشكل حاسم للضمير الجمعي.
- المجتمعات الحديثة: (صناعيّة - مركّبة - معقدة - أكثر تطوّرًا) تتميّز بالتضامن العضوي، متماسكة بالاختلاف الموجود بين أفرادها، لأنّ لهم مهام ومسؤوليّات محدّدة نسبيًّا تجعلهم بحاجة لبعضهم البعض للبقاء، مثال: ينتج الفلّاح الغذاء الذي يأكله العمّال والذين بدورهم يقومون بإنتاج الآلات الزراعيّة.

ثانيًا: التكيّف الاجتماعي: هو مجموعة الميكانيزمات (الآليّات) التي يستخدمها الفرد ليجعل من نفسه أهلاً لعضويّة مجموعة. (هو مرحلة ممهّدة للاندماج الاجتماعي والانخراط في جماعة ما) (عمليّة فرديّة - ينجزه الفرد).

العلاقة بين التكيّف والقيم/ الثقافة: لكي ينجح الفرد في انخراطه داخل جماعة ما، عليه مشاركتها بدرجة مقبولة من قيمها وآرائها ومواقفها. ويتطلّب ذلك أن لا تتعارض قيم وثقافة وآراء ومواقف هذه الجماعة مع:

- قيم وثقافة وآراء ومواقف الجماعات التي ينتمي إليها هو أساسًا (جماعات الانتماء).
- قناعاته الذاتيّة العميقة، بحيث يدفعه ذلك لمراجعة النظام القيمي الذي يكوّن شخصيّته القاعديّة.

مثلاً: لكي يتكيّف الفرد في الحزب الذي ينضمّ إليه، يختار حزبًا لا تتعارض قيمه مع قيم عائلته ولا مع قيمه الخاصّة، فلا ينضمّ مثلاً لحزب علماني إن كان من عائلة ملتزمة دينيًّا أو كان يؤمن بالحكم الديني.

إنّ تبنّي نظام القيم السائد في المجتمع يرفع من حالة التكيّف الاجتماعي للفرد، ويساهم بممارسة القيم والتقاليد السائدة.

ممّا سبق يظهر عندنا نوعان من الجماعات:

1. **جماعة الانتماء.**
2. **جماعة المرجع.**

جماعة الانتماء	جماعة المرجع
✓جماعة أوليّة.	✓جماعة ثانويّة.

✓ينتمي إليها الفرد منذ الولادة. ✓الانتماء إليها لا إرادي. ✓التضامن آلي بين أعضائها. ✓العلاقات عصبيّة بين أعضائها. ✓تبرز فيه أهمية الجماعة ومصالحها. مثال: العائلة - القبيلة - العشيرة - الطائفة....	✓ينخرط فيها الفرد ويقتدي بها، ويقلّدها ويسعى لأن يكون عضوًا فيها. ✓الانتماء إليها إرادي، حيث يختار الانتماء إليها بإرادته، ويمكنه التراجع عن قراره. ✓التضامن عضوي بين أعضائها. ✓العلاقات عقلانيّة بين أعضائها. ✓تبرز فيه أهمية الجماعة ومصالحها. ✓ مثال: الحزب - النقابة - الكشّافة - النادي - الجمعيّة....

ثالثًا: الاندماج الاجتماعي: تأتي هذه المرحلة بعد التضامن والتكيّف، وهي عملية اجتماعية ينجزها المجتمع ممثّلًا بالدولة أو السلطة، فهي مجموعة تدابير يتبنّاها المجتمع والجماعة لقبول عضو جديد في صفوفه وتسهيل عمليّة القبول.

ولنجاح عمليّة الاندماج الاجتماعي، لا بدّ من حصوله على جميع الأصعدة في علاقات الفرد مع المجتمع، اقتصاديًّا، واجتماعيًّا، وثقافيًّا، وتربويًّا، وسياسيًّا.

مثال: لا يمكن تأمين استقرار للجميع وعدم تأمين العمل، ولا يمكن تأمين العمل دون آليّة للترقّي الاجتماعي (الحراك العمودي الصاعد في المجال المهني).

مراقبة وتحقيق الاندماج الاجتماعي

تحصل عمليّة الاندماج الاجتماعي للفرد من خلال:

1. التنشئة الاجتماعيّة.
2. عمليتي الثواب والعقاب.
3. السياسات الاجتماعيّة للدولة في كافّة المجالات.
4. وسائل الاتّصال والتواصل.

مجالات الاندماج الاجتماعي

1. **العائلة:** حيث يعي الطفل دوره في المجتمع و العائلة بالإضافة إلى اكتساب اللغة التي توفّر له التواصل مع المحيط وبناء العلاقات الاجتماعيّة، ويختبر علاقات السلطة والعلاقات العاطفيّة من خلال علاقته بوالديه في المنزل.

2. **المدرسة والجامعة:** يختبر العلاقات مع من يماثله، ويكتسب من هذه الجماعات ومعها كيفية الاندماج في المحيط المدرسي وفي المحيط العام.
3. **مكان السكن:** يوفّر مكان السكن للفرد شبكة من العلاقات الاجتماعيّة، ويكسبه تقبّل الآخر واحترام خصوصيّته؛ فإذا توفّر في مكان السكن الخدمات اللازمة، يتحقّق الاندماج، أمّا إذا لم يوفّرها يضعف الاندماج، ممّا يدفع الفرد إلى النزوح أو الهجرة، إلى مكان يتلاءم مع ثقافته.
4. **مكان العمل**: عندما توفّر مؤسّسة العمل للعامل حقوقه، يشعر بحالة من التضامن والانتماء وصولاً إلى التماهي مع المؤسّسة، فيهتمّ بالمصلحة العامّة لعمله؛ أمّا إذا لم توفّرها له، فيعيش الفرد حالة عدم التماهي ويضعف اندماجه الاجتماعي.

العلاقة بين تقسيم العمل والتضامن الاجتماعي

إنّ تقسيم العمل يساهم في بروز طبقات اجتماعيّة تجمعها المصالح ذاتها، ما يؤدّي إلى تكتّلها في نقابات، فينشأ بذلك التضامن العضوي.

العلاقة بين النظام الضريبي والإنفاق

إنّ نظام الضريبة التصاعديّة يوجّه الإنفاق الحكومي نحو تأمين الخدمات الاجتماعيّة، ممّا يوفّر لأفراد المجتمع أساسيّات الحياة، فيتمكّنوا من الإنفاق.

العلاقة بين إيديولوجيا الدولة والاندماج الاجتماعي

إنّ إيديولوجيا الدولة تحدّد آليّة الاندماج الاجتماعي أو عدمه؛ فإذا تحقّقت شروط الاندماج الثلاثة: السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، فإنّ هذا سيسمح في تحقيق الاندماج الاجتماعي.

العلاقة بين جماعة الانتماء ونظام القيم والتكيّف الاجتماعي

إنّ نجاح أو فشل عمليّة التكيّف الاجتماعي تتوقّف على مدى توافق قيم جماعة الانتماء مع قيم الفرد، أو قيم جماعة المرجع.

.

الدرس الثاني: شروط الاندماج الاجتماعي

شروط الاندماج الاجتماعي

لكي ينجح الاندماج الاجتماعي، يجب على المجتمع ممثّلاً بالدولة والسلطة أن يؤمّنا سياسات اجتماعيّة واسعة وشاملة؛ وفي حال توفّر هذه الشروط يشعر الفرد بالأمان، ممّا يدفعه باتّجاه الاندماج. هذه الشّروط هي:

أوّلًا: الشروط الاقتصاديّة - الاجتماعيّة

1.تأمين فرص عمل: إنّ ظروف الفرد الذي يعمل تختلف كُليًّا عن الفرد الذي لا يعمل من حيث تأمين حاجيّاته وقدرته على الزواج والإنجاب وتأمين متطلّبات الحياة (سكن، استهلاك...). فالعمل إذًا يشكّل الخطوة الأولى نحو الاندماج الاجتماعي من الناحية الاقتصاديّة، ولكي يتحّقق يجب أن توفّر الدولة للفرد فرصة عمل تؤمّن له شروط حياة اجتماعيّة جديدة.

2. تأمين مبدأ تكافؤ الفرص: الذين يعملون ليسوا كلّهم في المستوى نفسه بالنسبة لمستوى الدخل ونوعية العمل والدوام، ممّا يخلق تفاوتًا في مستوياتهم الاجتماعية. كذلك في وضعية اندماجهم:

أ. على مستوى سياسة السّلطة فيما يتعلّق بالعمل والممارسة الاقتصاديّة: يتوجّب على الدّولة أن تطبّق مبدأ تكافؤ الفرص، ومساواة الجميع تجاه قانون العمل، عندها يكون الاندماج الاجتماعي ناجحًا. وخلاف ذلك يؤدّي إلى النبذ والتهميش فيضعف بالتالي الاندماج الاجتماعي.

ب.على مستوى ممارسة مهنة حرّة (حرفة، هندسة، تجارة) **أو وظيفة** داخل مؤسّسة لها راتب محدّد وبدوام محدَّد، بحيث تختلف حالة الاندماج الاجتماعي تبعًا لاختلاف المهنة:

- بعض المهن الحرّة مثل الطب، الصيدلة، المحاماة... لا يمكن ممارستها دون الانتساب الى نقابة تقوم بالدفاع عن حقوق المنتسبين إليها وتطوير وضع المهنة في السوق، فتلعب دور المحرّك الاندماجي الأساسي (المحرّك الذي يعكس درجة وعي الفرد لمصالحه واستعداداته للمشاركة والعمل المشترك، ممّا يؤدّي إلى حالة اندماج داخل العمل؛ بالمقابل فإنّ بعض المهن تترك الحرّيّة بالانضمام للنقابة، مثل جمعية التجار والصناعيين (الانتساب إليها اختياري).

- الوظيفة في القطاعين العام والخاص، فإنّ قوّة التنظيم النقابي تؤدّي إلى بناء ميزان قوى مع أرباب العمل لتأمين مصالح الموظّفين والمحافظة على المؤسّسة،

وبالتالي شعور العامل بالانتماء إلى مؤسّسته والأمان فيها، ممّا يزيد من مستوى الاندماج.

ت.على مستوى علاقة الفرد بالمؤسّسة التي يعمل فيها: إذا كانت العلاقة قائمة على الاعتراف المتبادل بالحقوق والواجبات بين العامل ومؤسّسته، فالعامل يرضخ لقوانين المؤسّسة، والمؤسّسة تعترف بكفاءة العامل ومهارته، عندها يتحقّق الاندماج الاجتماعي الناجح، لأنّ غياب هذا العقد يهمّش العامل ويُشعره بالعمل القسري الإلزامي، فلا يتحقّق الاندماج الناجح.

ثانيًا: الشروط الثقافيّة - التربويّة

أ.النظام التربوي والمجتمع: يكتسب الفرد الأنماط الثقافيّة: (القيم، المعتقدات، العادات، الأعراف، التقاليد...) السائدة والمسيطرة في المجتمع من خلال التلقين في المدرسة باعتبارها من أهم وسائط التنشئة الاجتماعيّة بعد الأسرة، وهو ما يساعد على تعزيز وتثبيت تكيّفه كمقدّمة لاندماجه، فالتربية تعتبر:

- سيرورة اجتماعيّة: إذ تستطيع لعب هذا الدور كونها تؤمّن للفرد استبطان القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع.
- سيرورة قسريّة: فمن خلالها يتدرّب الفرد على التكيّف والرضوخ للنظام العام، وبالتالي تأطيره فيه؛ مثال الالتزام بالزيّ المدرسي...
- نتاج لإرادة الجماعة: فكلّ مجتمع يختار النظام التربوي الذي يضمن تماسكه وانسجامه، واستمراره، وتأمين مصالحه العليا؛ لذلك تنشأ علاقة تماهٍ وجذب بين الأفراد والنظام التربوي.
- سيرورة ديمقراطيّة: بمعنى أنّ الفعل التربوي في المجتمعات الديمقراطيّة بين النظام من جهة، وبين إعلاء شأن الفرد الحرّ من جهة أخرى؛ فهذه المجتمعات ترى أنّ الهدف الأخير من التربية هو إتمام تكوين الشخصيّة المميّزة للفرد.
- منتِجة لسلوك وفاء وإخلاص للجماعة: فهي تحقّق وظيفتها في اندماج الأفراد داخل الجماعة، فتحفّز لديه سلوك الوفاء والإخلاص للجماعة وللمجتمع ككلّ.

ب. تكافؤ الفرص: يعني تأمين المساواة بين أفراد المجتمع أمام القانون في إمكانيّة الحصول على فرصة عمل، أو إمكانيّة تحسين مراكزهم ومواقعهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة دون مواجهة عوائق على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو السياسة. وهذا يتطلّب بالضرورة تأمين التأهيل التربوي التعليمي نفسه للجميع، من خلال إلزاميّة التعليم ومجّانيّته.

ت. الاصطفاء: هو عمليّة اختيار الأشخاص لفرصة عمل أو لاحتلال موقع أو مركز ما، وقد يكون على أساس مبدأ تكافؤ الفرص من خلال الخضوع لامتحانات أو مباريات تحدّد الأهليّة لهذا المركز أو العمل، أو من خلال المحسوبيّة والواسطة.

إلى جانب ديمقراطيّة المضمون في التربية أي تكييف الفرد على ضرورة وجـود سلطة ما في المجتمع، وعلى ضرورة حرّيّة الخيار والاختيار من ناحية ثانية، هناك ما يُسمّى بـ"ديمقراطية التمتّع بالتربية" أي حقّ الجميع في الدخول إلى النظام التربوي بغية وصول جميع أفراد المجتمع إلى حالة من التكافؤ أمام الفرص المتاحة، وهو الشّرط الثقافي التربوي الأساسي للاندماج.

ويمكن تصنيف الأنظمة في كيفيّة التعاطي مع تكافؤ الفرص والاصطفاء إلى نموذجين وهما:

- الأنظمة الديمقراطيّة المنفتحة: تؤمّن التعليم للجميع عبر إلزاميّة ومجّانيّة التعليم حتّى سنّ معيّنة، ممّا يعتبر كافيًا لتكافؤ الفرص، بعد ذلك يستمرّ التعليم حسب كفاءة الفرد وإرادته، وحسب مستوى الأهل المهني والثقافي، ممّا يعيد إنتاج اللامساواة، ويؤدّي بالتالي للاصطفاء.
- الأنظمة التواتاليتاريّة الشموليّة: تطبّق إلزاميّة ومجّانيّة التعليم أيضًا، فتؤمّن التعليم للجميع؛ ولكن الاصطفاء غير عادل، لأنّه ينطلق من معطيات نخبويّة، كالانتماء إلى الحزب الحاكم، أو العرق، أو قوميّة معيّنة (تمييز عنصري...)، لذا لا يكون تكافؤ الفرص مؤمّنًا.

الاصطفاء في الأنظمة الديمقراطيّة المنفتحة	الاصطفاء في الأنظمة التوتاليتاريّة الشموليّة
✓اختيار الفرد حسب كفاءته وإنجازاته وخبراته (مراكز مكتسبة).. ✓اصطفاء عادل. مثلاً: اختيار موظّف لديه الخبرة والكفاءة بعمل معيّن.	✓اختيار الفرد حسب انتمائه الحزبي وملاءمته للسلطة السياسيّة (مراكز مفروضة). ✓اصطفاء سافر. مثلًا: اختيار موظّف دون خبرة، ولكنّه ينتمي إلى الحزب الحاكم.

ثالثًا: الشروط السياسيّة

إنَّ دور الفرد على مستوى توفّر الشروط الاقتصاديّة والاجتماعيّة والشروط التربويّة الثقافيّة هو دور سلبي، إذ ليس هو الذي يقوم بإنجازها بل الدولة، وعلى الفرد القبول بما يقدَّم له والرضوخ لآليّات الضبط الاجتماعي.

وهذا بعكس الشروط السياسيّة حيث يكون دوره فيها إيجابيًّا، بمعنى أنّه يمكن أن يشارك باتّخاذ القرارات حول الآليّات التي تؤمّن اندماجه الاجتماعي.

ومن الشروط السياسيّة التي لا ينجح الاندماج الاجتماعي بدون توفّرها:

أ. **تأمين إمكانيّة المشاركة الفعليّة في اتّخاذ القرارات على مستوى المجتمع:** من خلال الانتخابات النيابيّة والبلديّة إذا قامت على أساس قانون يسمح بالتمثيل الفعلي ويمنع التهميش.

ب. **تأمين الحرّيّات العامّة:** التي تجعل الفرد يطمئنّ في النظام الذي يعيش في ظلّه، وهي: حريّة التعبير - الإعلام والنشر - التنقّل والتملّك.

ت. **تأمين الحقّ بالعدالة والحماية:** لكي يستطيع الفرد ممارسة حرّيّاته العامّة وبالتالي المشاركة السياسيّة في اتّخاذ القرارات، حيث يكون محميًّا بالقانون والعدالة.

النظام السياسي والمشاركة في صنع القرار

في الأنظمة الديمقراطيّة المنفتحة	في الأنظمة التوتاليتاريّة الشموليّة
✓النظام السياسي منفتح وديمقراطي. ✓اتّساع قاعدة المعنيين باتّخاذ القرار. ✓إتاحة فرصة كبيرة للمواطنين بالمشاركة السياسيّة في القرار. ✓ارتفاع نسبة الاندماج، بالتالي تحقيق الاستقرار.	✓النظام السياسي غير ديمقراطي. ✓ممارسة أشكال من الديكتاتوريّة العرفيّة أو العسكريّة. ✓ضيق قاعدة المعنيين باتّخاذ القرار. ✓ضعف نسبة الاندماج بسبب التهميش والنبذ، بالتالي قلّة الاستقرار.

العلاقة بين النظام السياسي والمشاركة في صنع القرار

كلّما كان النظام السياسي منفتحًا وديمقراطيًّا كلّما كانت فرصة الأفراد والجماعات أكبر في المشاركة في صنع القرار؛ وكلّما كان النظام السياسي ديكتاتوريًّا كلّما ضعفت هذه المشاركة، وضعف بالتالي الاندماج الاجتماعي وزاد الشعور بالتهميش.

أسباب غياب الاندماج الاجتماعي في لبنان

1. ارتفاع التفاوت بين الفئات الاجتماعيّة، ممّا يزيد من شعور الطبقات الفقيرة بالتهميش.
2. موجات النّزوح غير المنظّمة التي أدّت للعيش في تجمّعات تفتقر للشروط الملائمة للسكّن في المدن، ممّا زاد من التفاوت، وضاعف الأزمات المدينيّة (سكن عشوائي، زحام، نقص خدمات...).
3. ضعف السياسة الاجتماعيّة في ما يتعلّق بالإنماء المتوازن بين المناطق والقطاعات.
4. ضعف السياسة الاجتماعيّة (غياب ضمان الشيخوخة، وغياب تعويض البطالة، وعدم شمولية الضمان الإجتماعي...)، فتبقى فئات كبيرة في المجتمع عاجزة عن تأمين حاجاتها الأساسية.
5. تحديد سنّ الاقتراع والترشّح بـ 21سنة، ممّا يعني حرمان شريحة هامّة من الشباب من حقوق سياسيّة أساسية.
6. عدم تطبيق قانونَي إلزامية ومجانية التعليم،
7. تدنّي مستوى التّعليم الرسمي، وضعف التجهيزات المدرسيّة، وقِدَم المناهج...

ممّا يؤدّي إلى:

- زيادة الأمّيّة والتسرّب المدرسي.
- حرمان فئات من المجتمع من التعليم الجيّد (خاصّة الفقراء).
- إعادة إنتاج اللامساواة والاصطفاء غير العادل، بسبب تفاوت مستوى التعليم وجودته والكفاءة بين الأغنياء والفقراء.

شروط الاندماج	معوّقات الاندماج	حلول/ إجراءات
اقتصاديّة - اجتماعيّة	- بطالة. - دخل مستوى معيشي متدنّي. - غلبة الانتماءات الطائفيّة في المؤسّسات الرسميّة. - ندرة الاعتراف بكفاءة المواطن. - سياسة النبذ والتهميش في العمل.	- زيادة الاستثمار، وخلق فرص عمل. - رفع الحدّ الأدنى من الأجور. - الانتماء للدولة. - الاعتراف بكفاءة المواطن وتفعيل نظام الحوافز. - مساواة الجميع أمام قانون العمل. - وجود تفعيل النقابات.
ثقافيّة - تربويّة	- الأمّيّة. - تسرّب مدرسي، وعدم تكافؤ الفرص التعليميّة. - نظام تربوي قديم ولا يتناسب مع متطلّبات العصر. - تفاوت بين التعليم الرسمي والخاص. - ضعف الجامعة اللبنانيّة.	- دورات محو أميّة. - تطبيق إلزاميّة التعليم ومجّانيّته. - تغيير المناهج التربويّة واعتماد نظام تربوي حديث يتلاءم مع خصوصيّة ومتطلّبات المجتمع اللبناني. - زيادة الإنفاق على المدارس الرسميّة لتجهيزها بالوسائل الحديثة وإقامة دورات تدريبيّة للأساتذة. - الاهتمام بكافة الاختصاصات في الجامعة اللبنانيّة وتوفير اختصاصات مهنيّة تتناسب مع سوق العمل.
سياسيّة	- قانون انتخاب قديم وغير عادل. - فلتان إعلامي بدون ضوابط. - غياب العدالة والحماية الاجتماعيّة. - ضعف مؤسّسات الدولة. - غياب آليّات الرقابة والضبط الاجتماعي. - ضعف مشاركة الشباب في الشأن العام.	- وضع قانون انتخاب عادل ينصف كافّة اللبنانيين، وخفض سنّ الاقتراع إلى 18 سنة. - ضبط وسائل الإعلام بما يخدم المصلحة الوطنيّة. - توفير العدالة والأمن وتأمين الاستقرار. - استبعاد المحاصصات الطائفيّة والتدخّلات في عمل المؤسّسات. - تفعيل أجهزة الرقابة والتفتيش في الدولة. - تحفيز الشباب على المشاركة في القرارات التي تضمن مستقبلهم.